نحو مسكن صحي ومدن مستدامة (2)

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 14 إبريل 2019

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

ونحن في سبيل بحثنا عن المدينة المستدامة ولا نقصد جمهورية أفلاطون المثالية، بل نسعى للوصول إلى صورة لعلها تكون واضحة عن مدينة ومسكن يتوافر فيهما الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، ليس أكثر.

نقول في سبيل بحثنا عن المدينة المستدامة، لنتخيل فقط، من أجل التخيل، في مكان ما من الكرة الأرضية، وفي زمن ما، توجد قرية صغيرة، لا تطل على البحر ولا شيء من هذا القبيل، قررت الدولة أن تبني بمحاذاة هذه القرية بعض المساكن لتأجيرها لبعض المواطنين القادمين من المناطق الأخرى الذي لا يجدون سكنًا، وبالفعل تم إنشاء مساكن وفق مخطط ما، ولكن زاد الطلب على تلك المساكن لذلك لجأت الدولة إلى بناء مساكن جديدة، وأخرى جديدة ولكن هذه المرة من غير مخطط.

كبرت القرية، ثم جاء بعض السكان الآخرين وقاموا ببناء منازلهم الشخصية، وبدأ عدد المساكن الشخصية تتزايد والقرية التي كانت تستوعب – مثلاً – 100 منزل أصبحت اليوم تضم حوالي 1000 منزل، والخدمات مثل الصرف الصحي والشوارع والكهرباء التي كانت تغذي 100

منزل ظلت كما هي على الرغم من أن عدد المنازل تضاعف عدة مرات، والدولة تشاهد ولم تحرك ساكنًا.

تحولت تلك القرية الصغيرة إلى شبه مدينة، والخدمات تتحرك ببطء السلحفاة، وفي كثير من الأحيان، السلحفاة تتحرك بصورة أسرع بكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة، فالشوارع ما زالت لم تُبن، ولم يسمع الأهالي عن شبكة الصرف الصحي، وكل هذه الخدمات وأخرى لم تصل إلى المساكن إلا بعد سنوات طويلة من المعاناة.

وجد الأهالي أن المنطقة خالية من البقالات والمحلات التجارية وما إلى ذلك، فقام أحدهم بتحويل غرفة من منزله التي تطل على الخارج إلى بقالة، وقام جاره بتحويل غرفة إلى ورشة عمل لتصليح السيارات، وقام الثالث بعمل مطعم، والرابع افتتح صالون حلاقة، وبدأت الخدمات والمحلات التجارية تتخلل بين المنازل والبيوت، والدولة تتفرج.

بدأت تتراكم في المنطقة مخلفات المحلات التجارية، وبدأت السيارات المعطلة تتزايد، وبدأ الوافدون من مختلف مناطق العالم يعيشون في تلك المنطقة المظلمة التي لم يتم تزويدها بالإنارة ولم ترصف شوارعها ولم تبلط، وكل وافد أجنبي وكل محل تجاري يربي كلاب حراسة، تلك الكلاب بدأت تتكاثر فتضاعف عددها من غير حسيب ولا رقيب.

وعلى الرغم من وجود سكن في تلك المدينة ومنازل وبيوت، إلا أن شوارع المدينة امتلأت بالسيارات المعطلة والخرائب، وتزايد سكن العزاب الأجانب، وحمل هؤلاء العزاب الوافدون كل عاداتهم السيئة فتحولت تلك المدينة إلى أشبه ما تكون بالخرابة الكبيرة، إذ إنه من غير المستغرب أن تسير في تلك المنطقة وتجد المستنقعات المائية تحيط بك من كل جهة، وهذا في حالة عدم تساقط المطر، فما بالنا إن تساقطت الأمطار، وربما تجد نفسك وأنت تسير في أحد الأزقة أحد المارة الأجانب يقف ويتبول بين السيارات من غير حياء ولا خجل، وقبيل المغرب ترى أصحاب الكراجات وورش العمل يتسابقون لإيجاد بعض الفراغات لإيقاف السيارات التي تحتاج إلى تصليح ليوم الغد حتى يشتغلون عليها بين البيوت وفي أنفاس ساكني المنطقة.

وربما تستيقظ ذات صباح وتخرج من أبواب منزلك، وإذ بك تفاجأ بأن عدداً من العمالة الوافدة قد حولوا الساحة التي أمام باب منزلك إلى مكان لتصليح بضع سيارات، وعندما تسألهم «لماذا ؟»، يقول لك أحدهم «كلها نصف ساعة وسنغادر». كل هذا يحدث من دون أن تحرك الدولة أي ساكن.

يبنى مجمع تجاري، ويفرح الأهالي ولكن الشوارع تبقى كما هي من غير أي توسعة أو إضافات، ويزيد اختناق الأهالي، والدولة لا تحرك ساكنًا.

ثم يجد الأهالي فرجة من الأرض فيطالبون بتحويلها إلى خدمات معينة للتفريج عن المواطنين أو يتركونها من غير أي شيء، مساحة من الأرض كنوع

من المتنفس للأهالي، ولكن وفي ظلام الليل وبطريقة أو بأخرى تمنح تلك الأرض إلى شخص ليس من أهل المنطقة، فيحاول بكل قوة فرض الأمر الواقع بأن يحول تلك الأرض إلى مجمع تجاري آخر، على الرغم من أن المنطقة لا تستوعب كل هذه الأمور. كل ذلك والدولة تتفرج، ولا تحرك ساكنًا.

فهل مثل هذه المدينة تُعد مدينة مستدامة ؟

وفي المقابل، مساحة كبيرة من الأرض، درستها الدولة ووضعت لها مخططًا واضحًا ومحددًا ودقيقًا، أين ستكون المنازل، ما مساحات تلك المنازل، كيف ستكون الغرف، ثم أتت إلى الخدمات والشوارع، فقامت بتخطيطها بصورة منهجية علمية، وكذلك المدارس بمختلف مستوياتها والحدائق والملاعب بمختلف أنواعها، والمحلات التجارية بأنواعها المختلفة، والمراكز الصحية والشبابية، وكل ذلك على الورق، وعلى الورق أيضًا تحوي المدينة مصنعًا للتخلص من القمامة، وربما تحويلها إلى طاقة كهربائية، ومصنعًا لتنقية وتقطير المياه، علمًا أن كل تلك المباني تزود بالطاقة الكهربائية وفق أنظمة الطاقة الشمسية أو بالطرق الأخرى من الطرق البديلة، ويمكن أن تزود المدينة بأنظمة المواصلات الراقية، وشبكة من الإنترنت وشبكة من الأقمار الصناعية وكل ما يحتاج إليه الإنسان في العصر الحديث، ينتهي عند هذا الحد من التخطيط الذي على الورق.

ثم يتحول هذا التخطيط الذي على الورق إلى واقع ملموس، وبالدقة المتناهية من غير تحريف أو تغيير، لذلك تبدأ الدولة في بناء جزء من تلك

الأراضي كمساكن شعبية – بحسب ما هو موجود في المخطط وليس على المزاج ولا يتغير قيد أنملة – يمكن تأجيرها للمواطنين الذين لا يملكون تلك المبالغ المالية ليقوموا هم بأنفسهم بشراء مساكن أو بنائها، وذلك نظير مبالغ بسيطة تغطي المصاريف الأولية فقط، ويترك الجزء الآخر لباقي المواطنين المتمكنين من بناء منازلهم الشخصية، وحتى هؤلاء يقومون ببناء منازلهم وفق شروط صارمة ومحددة بحيث لا يخرجون من الإطار العام للمدينة.

تنشأ المدينة وتنشأ معها كل الخدمات، ولا يقوم أحد بالاستيلاء على أرض الدولة أو يُمنح قطعة من الأرض فقط لأنه ابن فلان من الناس.

تقام تلك المدينة تحت أعين الدولة والأجهزة التشريعية والتنفيذية، وينتهي المشروع، ويسكن الناس في منازلهم من غير معاناة أو مشاكل عدم توافر الخدمات، أو شوارع أو مدارس، فكل مواطن يعرف إلى أي مدرسة سيأخذ ابنه أو ابنته حينما يكبر، وأي المراكز الصحية يمكن أن تستوعبه، وأين يضع سيارته، وأين يذهب بسيارته حينما تتعطل، وأي الشوارع ومخارج المدينة يسلك حينما يريد الخروج إلى وظيفته صباحًا وحينما يعود مساءً.

ولا يضطر أحدهم إلى بناء محل تجاري في منزله، ولا يتقاتل أحدهم مع جاره بسبب موقف سيارات، ولا يتقاتل الجيران بسبب أن الأطفال يريدون ملعبًا لكرة القدم فلا يجدون إلا تحت نافذة الجار، ولا تتحول الشوارع إلى

مستنقعات مائية في حال تساقط الأمطار، كل تلك الأمور أصبح متحكما فيها لأنها متوافرة بصورة مستدامة.

أي المدينتين يمكن أن تُعد مدينة مستدامة، المدينة الأولى التي كونت نفسها بنفسها، أو المدينة الثانية التي تكونت وفق مخطط محكم ؟ هل تعيش أنت – أيها القارئ الكريم – في واحدة من هاتين المدينتين ؟ أو على أقل تقدير هل تعرف مدينة معينة تشابه واحدة من هاتين المدينتين ؟

أترك الإجابة لكم.

ما نريد أن نقوله إن المدينة المستدامة لا تبنى من العدم، ولا تنزل من السماء، وإنما يمكن بناؤها في المحيط الطبيعي للإنسان وعلى أرض الواقع، ولكن لا يُفهم من ذلك إننا نريد أن نفرض الأنظمة والقوانين الصارمة التي تخنق إبداعات الإنسان في حال رغبته في بناء مسكن العمر، وإنما عندما تفرض الأنظمة والقوانين، فإنه يجب أن يتم تطبيقها على الناس بصورة سواء، فلا أحد يكون فوق الأنظمة والقوانين، ولا يوجد عُرف وتقاليد في الأنظمة، فما يطبق عليّ أنا يجب أن يطبق حتى على جاري الذي هو ابن فلان من الناس، فعندما يتساوى الجميع أمام القانون يرضى الجميع.

والمدينة المستدامة ليست خيالاً، وليست بالأمر المستحيل، فيمكن تحويل أجزاء صغيرة من المدينة إلى حالة مستدامة من غير أن تكلف الدولة

الكثير من المال، فماذا يمكن أن يحدث – مثلاً – إن قمنا بجمع المخلفات بطريقة مستدامة ووفق أنظمة علمية صحية تحافظ على البيئة وتحول حياة الإنسان إلى حياة ذات رفاهية معينة ؟ هل هذا أمر صعب ؟

ماذا يمكن أن يحدث لو تمكنا من عمل توازن بين إنتاج المواطن وكمية الاستهلاك، وذلك بعمل موازنة بسيطة تبدأ من المنزل والمدرسة ومن ثم في المؤسسات التي نعمل بها، فيتحول كل هذا إلى منهج حياة ؟ هل هذا أمر صعب ؟

أين الخطأ في توفير فرص وظيفية للشباب العاطلين عن العمل – كل بحسب تخصصه الجامعي – في المدينة التي تنشد الاستدامة ؟ سواء بتوظيفهم في وظائف معينة توفرها الدولة أو في وظائف تتوافر من القطاعات الأخرى ولكن بحسب الأنظمة والقوانين التي تفرضها الدولة ؟

وأخيرًا أين المستحيل في بناء تلك المدن وفق الأبعاد الأربعة لأهداف التنمية المستدامة ؟ لماذا لا يأخذ الجانب النفسي والحياتي والمعيشي في بناء منازل تلك المدينة ؟ لماذا يضطر ساكن المنزل بعد فترة إلى توسعة غرف المنزل وتحويل المطبخ إلى غرفة، ويقوم ببناء مطبخ خارجي، ويقوم بالعديد من التعديلات حتى يتوافق المنزل مع متطلباته المعيشية ؟

هل كل ذلك مستحيل ؟ ألا نسعى لتطبيق أهداف التنمية المستدامة في دولنا ؟ إذن لماذا نخالف ونتحايل في بعض الأحيان ؟

ولنا لقاء آخر.